مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الأول – يناير

محددات القدرة التنافسية لصناعة الجلود في مصر (دراسة تحليلية)

Determinants of Competitiveness of Leather Industry in Egypt (An analytical study)

الدكتور/ إمام خليل
أستاذ مشارك الاقتصاد
مركز العلاقات الاقتصادية الدولية– معهد التخطيط القومي

Dr. Emam KHALIL
Associate Professor of economic
Centre of International Economics Relations- Institute of National Planning

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

المستخلص:

تعد الصناعة من القطاعات الاقتصادية الهامة بالنسبة للاقتصاد القومي، وتعاني صناعة الجلود من ضآلة مساهمتها في هيكل الصناعة على الرغم من كونها لديها ميزة نسبية تتمثل في وجود المواد الخام والتي يتم تصديرها خام دونما تصنيع ويدور التساؤل حول مدى إمكانية استغلال الميزة النسبية وتحويلها إلى ميزة تنافسية من الممكن استغلالها في إحداث طفره كبيرة في أداء الصناعة على المستوى المحلى والدولي. تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل المعوقات والصعوبات التي تواجه صناعة الجلود في مصر، فعلى الرغم من إمكانية الارتقاء بتلك الصناعة إلا أن المؤشرات الاقتصادية الخاصة بها متدنية مقارنة بباقي الصناعات، حيث يعود ذلك إلى العديد من الأسباب الجوهرية التي من الممكن حلها. افترضت الدراسة أن غياب دور الدولة ووجود ممارسات احتكارية مع عدم وجود إدارة متخصصة للتسويق فضلاً عن عدم وجود أساليب تكنولوجيا حديثة قد أدى إلى انخفاض أداء صناعة الجلود. تهدف الدراسة إلى القيام بعمل استقصاء ميداني للوقوف على أهم وأكثر الأسباب التي أدت إلى تعثر تلك الصناعة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال الأسلوب التحليلي للإحصاءات والمؤشرات الخاصة بموضوع البحث. أوصت الدراسة بضرورة زيادة تدخل الدولة بهدف إزالة المعوقات مع ضرورة تشجيع البنوك ولاسيما الحكومية منها في القيام بدورها التمويلي تجاه تلك الصناعة فضلاً عن تكثيف الدورات العلمية والعملية التي من شانها الارتقاء بالعاملين.

الكلمات المفتاحية: محددات التنافسية، قطاع الجلود، الصناعة المصرية.

Determinants of Competitiveness of Leather Industry in Egypt (An analytical study)

Abstract:

Industry is an important economic sector for the national economy, and leather industry is one of the influential industries in the structure of the industry as a whole because of its economic advantages, which can bring about a significant breakthrough in the performance of Egyptian industry. The problem of the study can be clarified in the obstacles and difficulties facing the leather industry in Egypt. Despite the possibility of upgrading the industry, its economic indicators are low compared to the rest of the industries due to many fundamental reasons that can be solved. The study assumed that the absence of the role of the state and the existence of monopolistic practices with the absence of specialized management of marketing as well as the lack of modern technology methods all led to a decline in the performance of the leather industry. The study aimed to carry out a field survey to identify the most important and most reasons that led to the faltering industry. The study relied on the deductive method through the analytical method of statistics and indicators related to the subject. The study recommended the need to increase the state's intervention in order to remove obstacles with the need to encourage banks, especially the government in carrying out its financing role towards that industry, as well as the intensification of scientific and practical courses that would improve workers

Key words: Leather industry, Determinants of Competitiveness, Egypt industry.

تمهيد

الأدبيات الاقتصادية تستخدم مفهوم القدرة التنافسية كدليل على الأداء النسبي للقطاعات الفاعلة في اقتصاد ما في مواجهة المنافسة العالمية. وهذا التعريف لا يعني مجرد قدرة دولة ما أو قطاعاتها الإنتاجية على تحقيق مبيعات مرتفعة في الأسواق الدولية، لأن ذلك لا يمكن تحقيقه بتخفيض سعر الصرف، أو بتخفيض الأجور والأرباح، وإنما يعني أيضاً قدرة القطاعات الإنتاجية في تحريك الموارد الإنتاجية ومنها العناصر المنتجة داخلياً كرأس المال المادي والبشري – نحو الاستخدامات الأكثر فاعلية باستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج.

ومن الثابت أن المنافسة العالمية لا تتوقف على تقديم السلع بأسعار أقل، لأن مثل ذلك لا يصلح إلا للسلع المتجانسة، لكن المنافسة العالمية في أغلبها تشمل تقديم السلع بجودة أعلى ومحتوى تكنولوجي أفضل. وهذا يجعل المؤسسات الإنتاجية تبحث دوماً عن وسائل إنتاجية جديدة، وذلك ببذل الجهود من أجل التطوير والتجديد.

مشكلة البحث

تكمن المشكلة البحثية في استعراض واقع قطاع الجلود في مصر بشكل أكثر تفصيلاً، بهدف وضع توصيف متكامل عن هذا القطاع، ودراسة عوامل التنافسية والتي يتحقق معها الوصول إلى أقصى درجات الكفاءة في استخدام ما هو متاح من الموارد بما يدفع هذا القطاع إلى استيعاب المزيد من الاستثمارات والمشروعات لاسيما وأن هذا القطاع يعد أحد القطاعات كثيفة العمالة والتي من الممكن أن تسهم في علاج مشكلة البطالة، بالإضافة إلى أن تكلفة فرصة العمل فيها لا تحتاج إلى حجم استثمارات كبيرة، وفيما يتعلق بواقع قطاع الجلود وما يوجه من مشكلات .

فروض البحث

يقوم البحث على الفروض الأساسية الآتية: –

1– وجود بعض الممارسات الغير تنافسية فيما يتعلق بتوفير المواد الخام والمستلزمات السلعية مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الجلدية في مصر.

2– تنامي دور الدعم الحكومي، والمصرفي متمثلا في البنوك، وذلك لدعم وتمويل الاستثمارات الخاصة بقطاع الجلود.

3– معاناة القطاع الخاص من عدم وجود إدارات متخصصة للتسويق في منشآت الجلود واستخدام تكنولوجيا تقليدية قديمة تؤثر سلباً على عمليات وتكاليف الإنتاج.

الهدف من البحث:

1- تقييم الأداء التنافسي لقطاع الجلود وذلك في ضوء المؤشرات العامة الخاصة بهذا القطاع.

2- تحديد مستوى الصناعة ومدى وجود عوامل تدفع تلك الصناعة إلى وضع أفضل مما هي عليه. هذا بالإضافة إلى وضع نموذج إحصائي يوضح محددات التنافسية، حيث أن نصيب تلك الصناعة يعد ضئيلاً جداً بالمقارنة مع باقي الصناعات سواء من حيث قيمة الإنتاج، أو عدد العاملين فيها أو حتى القيمة المضافة أو النصيب النسبي في هيكل الصادرات.

3- دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لصناعة الجلود في مصر ومن ثم التعرف على التحديات التي تؤثر على تنافسيتها.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تقدم استعراض لواقع قطاع الجلود في مصر والذي نستعرض من خلاله القدرة التنافسية لهذا القطاع والاختلالات التي يعانى منها هذا القطاع، وقد تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية، حيث إنه تم تصميم استقصاء عرض على أصحاب المصانع ومدابغ الجلود الهدف منه تقييم ومعرفة واقع قطاع الجلود المصرية في ضوء دراسة تحليلية لجوانب التنافسية المختلفة، وهو ما يساعدنا في تناول الجوانب المختلفة للتنافسية في ضوء النتائج الإحصائية للاستقصاء الذي قدم للمصنعين وأصحاب المدابغ والورش وهو ما ينقص الكثير من الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا القطاع الصناعي.

منهج البحث:

منهجية البحث: المنهج الاستنباطي حيث يقوم البحث بدراسة مجموعة من الظواهر المتعلقة بمحددات القدرة التنافسية الخاصة بقطاع الصناعات الجلدية في مصر وقد اعتمدت الدراسة على الأساليب البحثية التالية: -

1-الاسلوب الوصفي: وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي للدراسات في كافة المراجع العلمية التي اهتمت بالموضوعات ذات الصلة من كتب، ورسائل ماجستير ودكتوراة ودوريات علمية، ومواقع الإنترنت الرسمية للهيئات المصرية والدولية وذلك لمحاولة التوصيف الجيد للدراسة.

2-الاسلوب الميداني: حيث تم تصميم استقصاء وتوزيعه على المصنعين في مجال البحث وذلك بهدف تحليل واقع قطاع الجلود باستخدام الأساليب الإحصائية.

حدود البحث:

1-الحدود الزمنية: حيث تقتصر فترة الدراسة على الفترة (2004-2017).

2- الحدود المكانية: التطبيق على قطاع الجلود في مصر.

هيكل البحث:

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: محددات القدرة التنافسية وفقاً لتحليل بورتر للتنافسية.

ثالثاً: أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بأداء قطاع الجلود في مصر.

رابعاً: تحليل واقع صناعة الجلود في مصر في ضوء التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء المقدم للمصنعين.

خامساً: تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الجلود في مصر في ضوء نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان.

أولاً: الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث والتي تمت الاستفادة منها في إعداد البحث وهي على النحو التالي:

عدنان فضل أبو الهيجاء- المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية-مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، 2007.

تحاول هذه الدراسة التعرف على القدرة التنافسية لقطاعات الصناعات الصغيرة في الأردن، وإيضاح أهم محدداتها مثل الكفاءة الإنتاجية وتكنولوجيا الإنتاج، وتحليل دور متوسط حجم المؤسسة الإنتاجية في ذلك. وأهم فرضيات هذه الدراسة أن أداء قطاعات الصناعات الصغيرة التنافسي يتصف بالضعف النسبي مقارنة بالقطاعات الكبيرة، والذي يمكن إرجاعه إلى الضعف النسبي في كفاءة استخدام مدخلات الإنتاج. وقد اعتمدت الدراسة مؤشر عدد العمال أساساً في تصنيف الحجم؛ حيث تَعدُّ القطاعات الصناعية التي توظف منشآتها بشكل متوسط أقل من عشرين عاملاً بالقطاعات الصغيرة. وتوصلت هذه الدراسة بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة الواردة في نشرات "مسح الصناعة" للفترة (2002-2004) أن أداء قطاعات الصناعات الصغيرة التنافسي والإنتاجي يتصف بالضعف النسبي مقارنة بأداء الصناعات الكبيرة، وأن تحقيق المزيد من الكفاءة الإنتاجية يرتبط إيجابياً بمتوسط حجم المنشأة الصناعية.

وتوصلت الدراسة أيضاً الى أن الأداء التصديري لقطاعات الصناعات الصغيرة كان أكثر استجابة لمؤشر حجم المنشأة وللمنافسة على أساس التكلفة وللإنفاق على الإضافات والتحسينات مقارنة بما هو متحقق في الصناعات الكبيرة.

إسلام عبد السلام رجب على – دور المجتمعات الصناعية المتكاملة في النهوض بالصناعة المصرية (مع التطبيق على الصناعات الجلدية) – رسالة ماجستير – جامعه عين شمس – كلية التجارة – 2014.

وتتلخص مشكلة البحث تحليل الاختلالات في الصناعة المصرية والناتجة إما عن قصور في التخطيط الصناعي أو فقد الترابط والتكامل (الأفقي والرأسي) والتي وقفت عائقاً أمام الاستفادة من الميزة النسبية لبعض الأنشطة الصناعية، وإمكانية استخدام مفهوم المجتمعات الصناعية المتكاملة في علاج هذه الجوانب من القصور والتي تعتمد أيضاً على إستراتيجية العناقيد الصناعية لتخطيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تحليل مشكلات قطاع الجلود والذي يواجه الكثير من المشكلات على الرغم من تمتعه بميزة نسبية وتناولت هذه الدراسة هذا القطاع بجوانبه المختلفة للوقوف على العوائق التي تحول دون انطلاقه وتطبيق منظومة المجتمعات الصناعية المتكاملة على هذا القطاع وافترضت الدراسة أن ضعف العلاقات التشابكية في قطاع الجلود المصري أدى الى ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاع وهدفت الى التعريف بالاختلالات الهيكلية في الصناعة المصرية بوجه عام ومسبباتها، وفي قطاع الجلود بوجه خاص وتأثير ذلك على القدرة التنافسية للصناعة المصرية.

محمد عبد الواحد إسماعيل– تحليل القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على صناعة الجلود–رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة الزقازيق – كلية التجارة– 2015.

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر كما تحيط بها الكثير من التحديات والمعوقات والمنافسة الشديدة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، لذا يجب تحليل الوضع التنافسي لمصر على جميع المستويات لتقديم التسهيلات و الآليات اللازمة لدعم القدرة التنافسية.
تنبع أهمية الدراسة من أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد المصري وذلك من خلال دورها المؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية و تقليل حدة التفاوت بين الطبقات نتيجة الروابط الأمامية و الخلفية التي تنشأ بين تلك الصناعات وغيرها وتوفير فرص العمل للحد من

انتشـــــار ظـاهرة البطـالــة من خلال توفير فرص التوظيف.
وقد أرجعت تلك الدراسة ضعف أداء الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر إلى افتقارها للقدرة التنافسية التي تمكنها من المنافسة المحلية والعالمية، و يقتضي ذلك الأمر وجود قطاع للصناعات الصغيرة و المتوسطة يتمتع بالقدرة على المنافسة، و ذلك من خلال دور الدولة والمؤسسات ووضع الآليات و تقديم المزايا الاجتماعية والحوافز الاقتصادية خلال السنوات القادمة بغية دعم قدرتها التنافسية وذلك بالتطبيق على صناعة الجلود في مصر.

وتختلف تلك الدراسة عن البحث في افتقار الدراسة إلى استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل واقع قطاع الصناعات الجلدية في مصر وعدم تحليل أبرز معوقات تحقيق التنافسية في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بهاء الدين محمد مرسي، حمدي موسي متولي، احمد أبو رواش طلبة، سندس محمد السيد خضير-دراسة اقتصادية للجلود كأحد أهم مخلفات مجازر الماشية في القاهرة الكبرى- مجلة العلوم البيئية- معهد الدراســـات والبحوث البيئية جامعة عين شـــمس- 2018- ص.ص. 137-154:

تناولت تلك الدراسة بدراسة الإنتاج الحيواني المرتبط بمجاز اللحوم وتأثير ذلك على الإنتاج من الجلود الخام ومدى تأثير ذلك على صـناعة الجلود. وقد هدفت تلك الدراســة إلى معرفة تطور لأعداد الثروة الحيوانية، المذبوحات، الجلود الخام الناتجة من مذبوحات الإنتاج الحيواني في القاهرة الكبرى، بالإضافة إلى تتبع تطور الأهمية النسبية للتلف من الجلود الخام المنتجة من مذبوحات الماشية بالمجازر في مصر. قد استخدمت تلك الدراسة المنهج الاستنباطي في تحليل مجموعة من المتغيرات الكلية المرتبطة بموضوع البحث باستخدام الأسلوب الإحصائي الكمي والوصـفي للبيانات من خلال معادلات الانحدار للتعرف على معدلات التغير السـنوية لمتغيرات الدراسـة. وقد توصـلت الدراسـة إلى عدد من النتائج منها تحديد ربحية القدم المربع من الجلد بعد تحويله لجلد مدبوغ من الأنواع المختلفة من جلود الأبقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، الجمال والتي بلغت 5.95، 5.1، 2.4، 1.85، 2.35 جنيه للقدم المربع على الترتيب عام 2015. وقد أوصـت الدراسـة ضـرورة تشـجيع الاسـتثمار في مجال دباغة وصـناعة الجلود وتشجيع الشباب للدخول في هذا المجال حيث تعتبر من الصناعات الصغيرة المربحة، ضرورة إتباع ســياســـة هدفها زيادة أعداد الثروة الحيوانية بحل مشـــكلات نقص الأعلاف حيث يمثل الإنتاج الحيواني نحو 35% من جملة الإنتاج الزراعي، ضـــرورة توعية الجزارين والمواطنين بضرورة الذبح في المجازر الآلية.

ومما سبق فإن الدراسات السابقة قد تناولت اقتصاديات صناعة الجلود من جوانب متعددة فمنها من تناولها على هامش تحليل هيكل الصناعة المصرية، وأخرى تناولتها من ناحية العلاقة بين الإنتاج الحيواني وتأثير ذلك على الإنتاج من الجلود الخام وتأثر ذلك على الصناعة. في حين تختلف الدراسة هنا في كونها تقدم تحليلاً تفصيليا للصناعة ومحددات القدرة التنافسية المتعلقة بها اعتمادا على الدراسات الميدانية واستخدام الأساليب الإحصائية للتحليل الكمي للمحاور المختلفة المرتبطة باقتصاديات صناعة الجلود في مصر.

ثانياً: محددات القدرة التنافسية وفقاً لتحليل بورتر للتنافسية:

وقد حاول Porter وضع تصور متكامل للتنافسية سواء من حيث تعريفها، أو مراحل التنافسية ولذا فإن الدراسة سوف توضح أطروحات بورتر فيما يتعلق بالتنافسية كما يلي:

1- تعريف الميزة التنافسية طبقاً لبورتر:

وقد أوضح بورتر أنها قدرة المنشأة الفردية على اكتساب نصيب سوقي والمحافظة عليه على أساس مستمر، وهذا فيما يتعلق بالميزة التنافسية على مستوى المنشأة، أما بالنسبة للميزة التنافسية للصناعة فقد أوضح أنها قدرة الصناعة على زيادة نصيبها في التجارة الدولية وفي نفس الوقت تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وبورتر قد أوضح أن المفهومين بينهما تكامل حيث أن نشاط المنشآت الفردية الذي يتمتع بالمتنافسين يصب في مجمله في اكتساب ميزات تنافسية على مستوى الصناعة، كما أن الاهتمام باكتساب الصناعة وقطاعاتها مناخ جيد اقتصادياً من خلال سياسات الدولة الاقتصادية تحقق معه المنشأة مزايا إضافية تعزز موقفها التنافسي، وخاصة إذا ما تم ذلك في ضوء إستراتيجية عالمية للتنافسية مع الدول الخارجية ويلاحظ هنا أن المفهوم لم يتعرض إلى مدى تمتع الأفراد داخل المنشآت بتطور نتيجة تحقق تلك المزايا التنافسية سواء للمنشآت أو حتى للصناعة.

وقد تعرض Porter أيضاً في شرحه للميزة التنافسية على أهمية وجود التطوير والابتكار، واعتبارهما الأساس في تفسير كيفية الوصول إلى مراحل التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى أهمية وجود إستراتيجية عالمية لمن يود الوصول إلى مستويات التنافسية حيث يجب دراسة المنافسين الخارجيين بشكل يتيح تعظيم الاستفادة من الموارد وأيضاً الاستفادة من تجارب الآخرين ومن هنا أشار إلى أهمية تحليل البيئة الاقتصادية بشكل جيد لتحديد الفرص المتاحة وجوانب التميز التي

[1] Porter, M. E. (1990). The Competitive Advantage of Nations The Free Press, a division of Macmillan. Inc. New York. P.P. 16-18

يمكن اســتغلالها لتحقيق التنافســية، وبذلك فإن المزايا التنافســية تتمتع بطابع ديناميكي تتغير بتغير العوامل السببية فيها، مثل البحث والتطوير والابتكار والإبداع[2].

2- محددات الميزة التنافسية:

أوضــح بورتر أن هناك مجموعة من المحددات التي تتداخل مع بعضــها البعض والتي تحقق في مجملها القدرة التنافســية ولا تســتطيع أن تعتمد على محدد واحد فقط لتفســير القدرة التنافســية وتتمثل هذه المحددات في:

أ- المحددات الرئيسية:

- **طبيعة عوامل الإنتاج Factor conditions:**

وتتمثل في عنصر يدعم قدرة الصناعة على المنافسة وتأخذ الشكل التقليدي (العمالة- الأرض- الموارد الطبيعية - رأس المال)، وهذه العوامل إما أن تكون أساسية تابعاً لما يمتلكه هذا الاقتصاد ومن موارد مورثه لم يبذل المجتمع جهداً في إيجادها، أو وما هو متاح من الاستثمار بشكل مستمر من أجل الحصول عليها ومثال على ذلك المعاهد العلمية، والبحوث والتطوير، ونظم الاتصالات الحديثة وغيرها من العوامل التي تساعد على أداء أفضل لعوامل الإنتاج الأساسية[3].

وهذه العوامل السابقة يمكن استخدامها بشكل عام بهدف توفير بنية أساسية على نطاق واسع على المستوى العام للأنشطة والصناعات مثل توفير الخبرات المناسبة من خريجي الجامعات، ومنها العوامل المتخصصة Specialized والتي يتم فيها توجيه هذه الأنشطة بشكل مباشر على مجالات أو صناعة بعينها ويتم التركيز عليها للنهوض بها من خلال مراكز بحثية لهذه الصناعة.

- **ظروف الطلب المحلى Demand conditions:**

وتشير إلى الطلب المحلى بالتفضيلات للمستهلكين في الداخل، أو بمعنى آخر احتياجات المستهلكين في الداخل وحجم ونمط معدل النمو في الطلب المحلى، وإمكانية انتقال تفضيلات المستهلكين في الداخل إلى أسواق عالمية، ويعد من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الميزة التنافسية وخاصة إذا ما كان حجم الطلب المحلى كبيراً بحيث يساعد ذلك على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير والإنتاج بأسعار تنافسية تؤدى إلى موقع تنافسي على المستوى العالمي[4].

- **الصناعات المرتبطة والمغذية :Relating and supporting**

---

[2] جابر محمد. (1990)، "محددات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية"، دراسة تطبيقية، ماجيستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص.16

[3] Michael Porter, (op. cit.), p.71.

[4] Porter, M. E. (1990). L'avantage concurrentiel des nations. *Examen de l'intelligence* concurrentielle, *1*(1), P. 86.

تشير الصناعات المرتبطة والمغذية إلى تلك الصناعات التي تكون فيها روابط رأسية (أمامية–خلفية) أو روابط أفقية تصب في النهاية في الوصول إلى منتجات ذات مواصفات تنافسية سواء كان ذلك من خلال السعر أو من خلال مواصفات جودة مشتركة، ويظهر هذا الترابط من خلال التجمعات الصناعية clusters حيث يؤدى هذا التعامل بين الصناعات إلى الوصول إلى مستويات متطورة من الجودة والسعر[5].

- **إستراتيجية الشركات والمنافسة المحلية[6]:**

ويشـــير هذا إلى المناخ المحلى للاســـتثمار والمنشـــآت العاملة فيه ســـواء كان هذا من خلال سياسات ومؤسسات وأنظمة تعليمية وتدريبية وكذا ما يسود فيها من عادات وتقاليد، وقد أشار بورتر إلى أنه كلما كان هناك اتفاق بين المنشـأة وطبيعة عملها والبيئة المحلية كلما سـاعد ذلك على اكتساب المنشأة لميزة تنافسية مستقرة إلى حد كبير، كما إنها يجذب منافسين جدد وهو ما يســاعد على إضــافة[7] روح جديدة على الســوق باســتمرار وتحقيق ميزة تنافســية متجددة، تعد العوامل السابقة هي عوامل أساسية.

ب–محددات ثانوية[8]:

- **الدولة: وذلك في ضــوء ما تتابعه الحكومة المركزية من ســياســات في دعم الصــناعة والإنتاج في الداخل من خلال ســياســات اقتصــادية كلية ســواء كانت مالية في ضــوء تســهيلات ضــريبية أو دعم للصــناعة، أو من خلال فرض حماية جمركية بهدف حماية منتجاتها المحلية ضــد المنافســين، أو من خلال توفير المؤســســات البحثية والتعليمية وربط تلك المؤسسات بالقطاعات.**
- **الصدفة: وهي تمثل الظروف الطارئة والتي تحدث وتؤثر في مجملها في الميزة التنافسية ســواء كانت هذه الظروف في شــكل حروب أو تغير الطلب العالمي نتيجة ظروف أخرى وفي الأخير تؤثر على طبيعة الميزة التنافسية سواء بالإيجاب أو السلب. ويمكن استخدام الشـكل رقم (1) في شـرح المحددات المختلفة للتنافسـية وفقاً لمفهوم بورتر الذي حاول شـرح محددات التنافسـية في ضـوء مجموعة من المحددات الرئيسـية والمحددات الثانوية كما سبق وأشرنا إلى ذلك تفصيلاً في النقاط سابقة الذكر وذلك على النحو التالي:**

5Crocombe, G. T., Enright, M. J., Porter, M. E., & Caughey, T. (1991). *Upgrading New Zealand's competitive advantage* (p. 235). Auckland: Oxford University Press.P.30

6 Graham J. Crocombe, Michael, J. Enright and Michael E. Porter, (Ib. Id.), p.31

7 محمود حسن حسنى، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها"، مرجع سبق ذكره، ص18

8 Michael Porter, (op. cit), p.80.

الشكل رقم (1)

منظومة محددات الميزة التنافسية

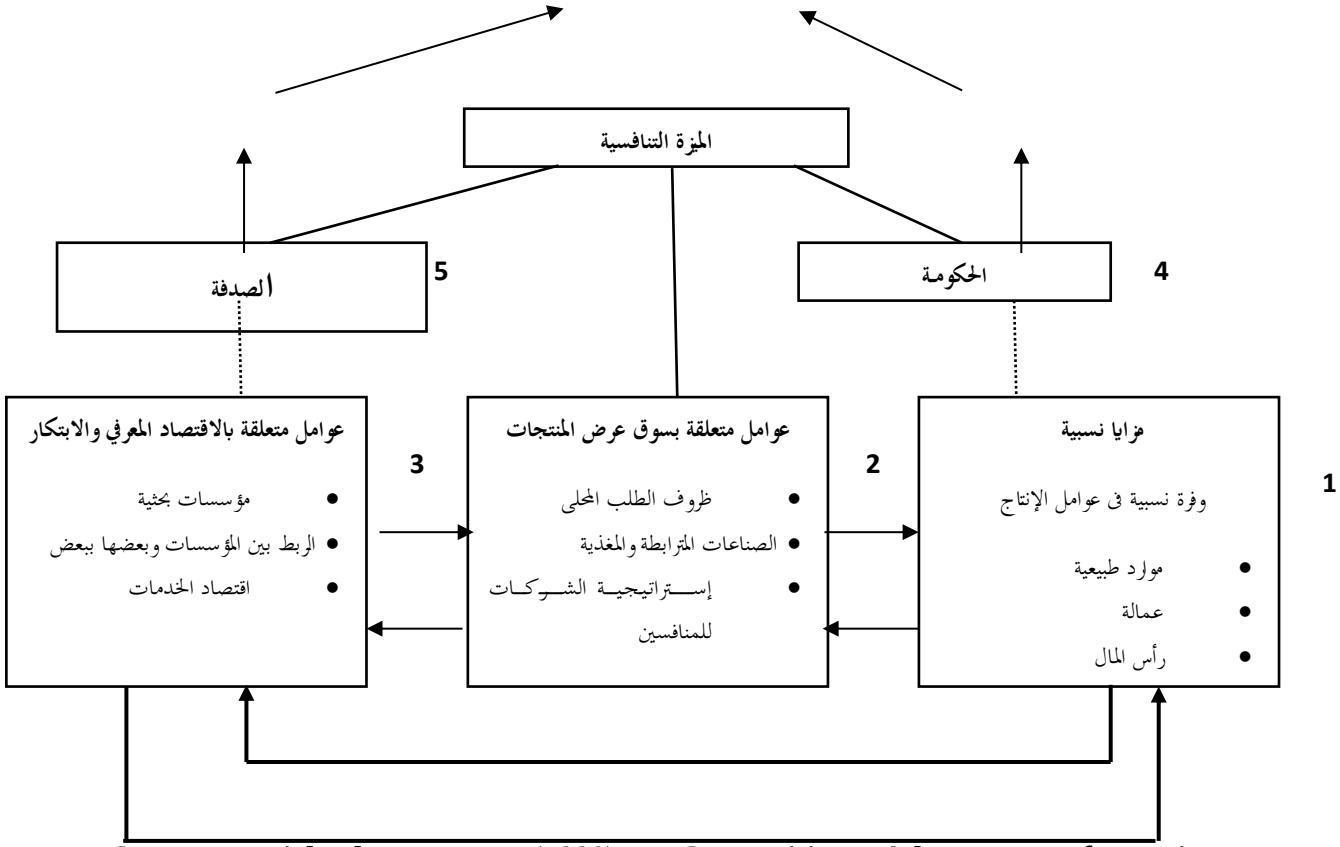

Source: Michael Porter. (1990), "Competitive Advantage of Nation", Administration of Macmillan Inc, New York, , p.27.

ثالثاً: أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بأداء قطاع الجلود في مصر:

إن توصيف القطاع الصناعي من أهم المراحل الضرورية لاستيعاب أبعاد القطاع، وكيفية معالجة المشاكل التي تصيب هذا القطاع، ومعرفة الإجراءات المتعلقة بتطوير هيكل الصناعة ورفع القدرة التنافسية للصناعة وبالتالي سوف نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع الجلود مع إلقاء الضوء على مراحل التصنيع لقطاع الجلود:

1. المؤشرات الاقتصادية لقطاع الجلود:

ونعرض من خلالها اهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بقطاع الجلود، وذلك من خلال البيانات المدرجة بالجدول رقم (1) وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1)

قيمة الإنتاج وعدد العاملين ومتوسط الإنتاجية بقطاع الجلود

(القيمة: بالألف جنيه)

السنة	قيمة الإنتاج	عدد العاملين	الإنتاجية المتوسطة
2004/03	294404	6553	1,41
2004/05	251654	5712	1,22
2009/10	424522	3447	2.8
2010/11	209335	3233	2.7
2015/16	190456	2059	2.7
2016/17	162468	2005	2.6
متوسط الفترة(2004-2017)	214935	3835	2.70

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

يتبين لنا من الجدول رقم (1):

أن قيمة الإنتاج شهدت تذبذب خلال السنوات الأربعة الأخيرة حيث ارتفعت من 294,40 مليون جنيه عام 2004 لتصل إلى عام2010 حيث بلغت 424.522 مليون جنيه، ثم انخفضت مره أخرى لتصل إلى 209,468 مليون جنيه، وذلك عام 2009/2010 ثم توالت الانخفاضات نتيجة انخفاض الإنتاج لتصل الى 162.468 مليون جنيه عام 2017.

أما فيما يتعلق بعدد العاملين فقد شهد هذا المؤشر أيضاً انخفاضاً ملحوظاً حيث أنه انخفض من 6553 عاملاً عام 2004 ليصل إلى أدنى مستوياته في عام 2017 حيث بلغ عدد العاملين في القطاع 2005 عاملاً ويرجع هذا الانخفاض في عدد العمالة الى إدخال نظم تصنيع حديثة واستيراد أنواع متقدمة من الماكينات لا تحتاج الى أعداد عمالة مرتفعة بالإضافة الى انخفاض حجم الإنتاج كنتيجة لنقل صناعة الجلود الى المدينة الجديدة المخصصة لصناعة الجلود (الروبيكي).

وبخصوص مؤشر الإنتاجية المتوسطة فنجد أنها متدنية جداً إذا ما تم مقارنتها بباقي الصناعات التحويلية حيث شهدت الإنتاجية المتوسطة زيادة بسيطة خلال تلك الفترة حيث ارتفعت من 1400 جنيه عام 2004لتصل إلى قمتها عام 2016 حيث بلغت 2000 جنيه.

تلك الأرقام لا تعطى لنا تصـوراً كاملاً عن حجم قطاع الجلود في الصـناعة المصـرية ولمعرفة حجم قطاع الجلود يتم ذلك من خلال معرفة الوزن النسـبي للقطاع في تلك البنود المشـار إليها سابقاً كنسبة من إجمالي الصناعات التحويلية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية لقطاع الجلود في الصناعة المصرية في الفترة (2006-2017)

القيمة (النسبة المئوية%)

البيان	2004	2005	2010	2011	2016	2017
النصيب النسبي في الإنتاج	0,111	0,075	0.054	0.053	0.031	0.029
النصيب النسبي في عدد العاملين	0,616	0,537	0.456	0.399	0.297	0.231
النصيب النسبي في القيمة المضافة	0,177	0,084	0.079	0.065	0.054	0.043
النصيب النسبي في إجمالي الصادرات	1.2	1.2	0.89	0.71	0.53	0.44
النصيب النسبي في إجمالي الواردات	0.10	0.10	0.12	0.21	0.14	0.17

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة

وبالنظر الى البيانات المدرجة في الجدول رقم (2) يتبين لنا الآتي:

- انخفاض مسـاهمة قطاع الجلود على كل مراحل التقييم الصـناعي حيث نجد أن هذا القطاع لا تتجاوز نسـبته في هيكل الإنتاج الصـناعي 0.029 % من جملة الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية في عام 2017، بينما كان الحد الأدنى لمساهمته في قيمة الإنتاج الصـناعي في العام 2005حيث كان يمثل 0,075 % من قيمة الإنتاج الصـناعي ومن ناحية أخرى نجد ان عدد العاملين في قطاع الجلود تراوحت نسـبته ما بين 0.616 % وذلك عام 2004، وهذا يعد أعلى مسـتوياته ثم أخذ في الانخفاض في السـنوات التالية حيث حقق أدنى مسـتوياته عام 2017حيث كان يمثل 0.231 % من إجمالي في الصـناعات التحويلية ويعد ارتفاع نسـبة العاملين في هذا القطاع بالمقارنة بنسبة الإنتاج يعبر عن طبيعة هذا القطاع ، و أنه قطاع كثيف العمالة .

- أما بخصوص مؤشر القيمة المضافة فكانت نسبة القطاع أيضاً متدنية حيث أنه تراوحت ما بين 0,177 % وهو أعلى مستوياتها وذلك في العام 2004، أما فيما يتعلق بنصيب القطاع في هيكل الصادرات الصناعية فلقد بلغت حوالى 1.2 % عام 2004 وهو اعلى مستوى لها في الفترة من 2004 الى 2017، أما النصيب النسبي في هيكل الواردات بلغ حوالى 0.21 % وهو أعلى مستوياتها وذلك في عام 2011 ، ومما سبق يتضح لنا انخفاض مساهمة قطاع الجلود في هيكل الصناعة المصرية وقد يرجع هذا الانخفاض إلى الكثير من المعوقات التي تحول دون الارتقاء بهذا القطاع رغم أهميته الاقتصادية الكبيرة.

2. فروع قطاع الجلود:

ينقسم قطاع الجلود الى خمس (فروع) مختلفة تغطى كل منها جانباً ما في الصناعة منها ما هو متعلق بدباغة الجلود، ومنها ما هو متعلق بالمصنوعات الجلدية، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ- الأحذية: تعتبر هي الصناعة الرئيسية في قطاع الجلود كونها تمثل حوالى 80% من إجمالي قيمة إنتاج قطاع الجلود، ويعمل بها ما يقرب من 60 الف عامل، وإجمالي إنتاج هذه الصناعة حوالى 70 مليون زوج أحذية جلدية منها ما يقرب من 15 مليون زوج حذاء رياضي، وتعمل كثير من المصانع بطاقات إنتاجيه لا تزيد عن 60%من طاقتها الإنتاجية، وتعانى هذه الصناعة من كونها لا تزال تتبع نفس الأسلوب التقليدي حيث يقوم المصنع بإنتاج معظم أو كل مكونات الحذاء، بينما تحولت صناعة الحذاء في العالم في الوقت الحالي إلى صناعة تجميع، مما يتيح إنتاج ضخم بأسعار مقبولة يمكنها المنافسة مع السوق العالمية، ويعود ذلك الى ضعف دور الاتحادات التي تقوم بالإشراف على هذه الصناعة في مصر، بالإضافة الى ضعف صناعة المكونات ولوازم الأحذية والتي تجعل سعر المنتج المصري في الخارج أغلى نسبياً مقارنة بالدول التي تتوافر بها صناعة هذه المكونات حيث أن كثيراً من مكونات ومستلزمات الحذاء تستورد من الخارج بالإضافة الى الماكينات والآلات المستخدمة في الإنتاج.

ب- الدباغة: من أقدم الصناعات في مصر وتمثل حوالى 15% من إجمالي قيمة إنتاج الجلود، وتتركز هذه الصناعة في منطقتين فقط في مصر، المنطقة الأولى هي منطقة المدابغ في القاهرة ويوجد بها حوالى 250 مدبغة، المنطقة الثانية توجد في الإسكندرية ويوجد بها حوالى 30 مدبغة (منطقة المكس) ويعمل بهذه الصناعة 12500 عامل، كما

أن الإنتاج المحلى من الجلود المدبغة في تقدير خبراء الدباغة يكفي حاجة الإنتاج المحلى من الأحذية والمصنوعات الجلدية ويتيح فائض للتصدير، وعلى الرغم من جودة الجلود الخام المصرية من حيث خصائصها الطبيعية من حيث الشكل الخارجي والقوة والشده وغيرها إلا أن عملية الدباغة في كثير من المدابغ تفسد هذه الخصائص الطبيعية من حيث أنه لا يتوافر لدى المدبغة تجهيزات ومعدات معينة حتى يمكن للمدبغة إنتاج الجلود بمستوى عال يلاءم الأسواق ذات مستوى الجودة الدولية وهو مالا يتوافر إلا لعدد محدود من المدابغ.

ت- المنتجات الجلدية: تشتمل المنتجات الجلدية على حقائب السيدات والمنتجات الجلدية الصغيرة مثل المحافظ وحقائب المستندات، والأحزمة الجلدية، ومعظم الوحدات الإنتاجية في هذه الصناعة إما صغيرة الحجم أو ورش حرفية، ولا يوجد حصر لعدد الوحدات الإنتاجية للمنتجات الجلدية ولكن تقدر بحوالي 106 وحدة كما يقدر قيمة إنتاج هذا القطاع ب 4% من إجمالي[9] قيمة الإنتاج لقطاع الجلود، وبالرغم من صغر حجم الوحدات الإنتاجية فإن كل وحدة إنتاجية تنتج أكثر من منتج واحد مما يجعل من الصعب على هذه الوحدات إنتاج منتجات ذات جودة عالية.

ث- الملابس الجلدية: عدد الوحدات التي تعمل في صناعة الملابس الجاهزة الجلدية حوالي 19 مصنعاً وورشة، حيث تمثل قيمة إنتاج الملابس الجلدية ما يقرب من 3% من إجمالي إنتاج قطاع الجلود.

ج- مكونات الأحذية ومستلزمات الإنتاج: وهي المصانع التي تقوم بتصنيع مكونات الأحذية مثل النعال والإكسسوارات وغيرها من مكونات الأحذية وباقي المصنوعات الجلدية.

والجدول التالي يوضح عدد المنشآت المسجلة في كل من غرفة دباغة الجلود وغرفة صناعة الجلود ونسبة كل منهما إلى إجمالي الصناعة:

[9] شيماء مصطفى أحمد محمد. (2007)، " اقتصاديات المصنوعات الجلدية "الأحذية «فى مصر دراسة تطبيقية مقارنة مع إيطاليا «، ماجيستير اقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس، ص.ص53-56

جدول رقم (3)

المنشآت المسجلة في صناعة الجلود وفقاً لقاعدة بيانات غرفتي صناعة ودباغة الجلود

الشعبة	عدد المنشآت	%
دباغة الجلود	277	32
مصنعو الأحذية الرجالي	199	23,3
مصنعو الأحذية الحريمي	124	14,45
مصنعو الأحذية الأولاد	28	3,28
مصنعو الأحذية الرياضية	30	3,51
مصنعو الملابس الجلدية	19	2,22
منتجو المصنوعات الجلدية	80	9,37
مصنعو شنط السيدات	26	3,04
مصنعو مكونات الأحذية	70	8,20
الإجمالي	853	100

المصـــدر: قاعدة البيانات الخاصـــة بغرفتي دباغة وصـــناعة الجلود، اتحاد الصناعات.

ويتبين لنا من البيانات المدرجة في الجدول رقم (3) الآتي:

***تعداد المنشـــآت وفقاً لقاعدة بيانات كلاً من غرفة صـــناعة الجلود وغرفة دباغة الجلود بلغت 853 منشاة وهي مقسمة ما بين مصانع وورش للصناعات الجلدية، حيث مسجل بغرفة الدباغة 277 مدبغة الغالبية العظمى منهم في منطقة مصـــر القديمة عند مجرى العيون، وتمثل 32 % من إجمالي المنشآت المسجلة في صناعة ودباغة الجلود، أما فيما يتعلق بغرفة صناعة الجلود فهي مقسـمة إلى ثماني شـعب تمثل النسـبة الأكبر فيها صـناعة الأحذية (نقصـد هنا صـناعة بالأحذية الرجالى والحريمي والولادي والأحذية الرياضـــية) حيث تمثل أربعة شـــعب من شـــعب الصـناعة المختلفة وتمثل 44.64 % من إجمالي المنشـآت في قطاع الجلود وتمثل 66 % من عدد المنشآت المسجلة في غرفة صناعة الجلود، بينما تمثل المصنوعات الجلدية 9.37 % من إجمالي المنشـآت في قطاع الجلود يليها منتجي ومصـنعي مكونات الأحذية حيث تمثل 8.20 % مصنعي شنط السيدات ب 3.04 % ثم مصنعو الملابس الجلدية بنسبة 2.22 % من إجمالي المنشآت المسجلة في قطاع الجلود.**

3. تحليل الأداء التصديري لقطاع الصناعة في مصر:

ونناقش في هذا الجزء أهم مؤشرات التي تتعلق بموقف التجارة الخارجية للصناعة المصرية ومنها قطاع الصناعات الجلدية سواء من حيث صادراتها أو الواردات منها وتحليلاً لهيكل الصادرات والواردات المتعلق بالصناعة المصرية وهو ما يساعد في فهم قدرة الصناعة المصرية على النفاذ إلى الأسواق العالمية بالإضافة لوضع تحليل لهيكل الصادرات والواردات مع مقارنتها بباقي الأنشطة الاقتصادية:

أ. الصادرات الصناعية مقسمة على الصناعات المختلفة:

ونستعرض من خلال هذا المؤشر مساهمة كل صناعة من الصناعات التحويلية في الهيكل التصديرى للصناعات التحويلية وهذا يساعدنا على فهم الوزن النسبي لكل صناعة في هيكل الصادرات الصناعية وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4)

الهيكل التصديرى للصناعات التحويلية منسوب الى إجمالي الصادرات الصناعية سنوات مختاره خلال (2004-2017) (%)

الصادرات	2004	2005	2010	2011	2016	2017	متوسط الفترة (2004-2017)
إجمالي الصادرات (بالمليار جنيه)	54.3	62.1	154.85	183.25	230.31	461.94	
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	5.20%	6.70%	7.33%	6.04%	6.88%	5.52%	5.58%
الصناعات الكيميائية	19.80%	23.80%	0.2243	22.80%	16.64%	18.31%	19.72%
الصناعات الكيماوية	9.90%	11.20%	17.13%	17.18%	11.09%	12.18%	12.94%
راتنجات ولدائن صناعية	9.90%	12.60%	5.30%	5.62%	5.55%	6.13%	7.65%
جلود ومنتجات جلدية	1.20%	1.20%	0.98%	0.71%	0.53%	0.44%	0.79%
خشب ومنتجات خشبية	0.30%	0.30%	0.20%	0.28%	0.20%	0.12%	0.25%
ورق ومنتجاته	1.10%	2.20%	2.36%	233.00%	1.14%	1.19%	18.16%
نسيج ومصنوعاته	22.60%	18.70%	16.72%	15.21%	11.64%	10.86%	14.77%
احذيه وأغطية	0.10%		0.10%	0.09%	0.02%	0.02%	0.06%
صناعات تعدينية غير معدنية	11.10%	6.1%	10.57%	11.96%	3.60%	3.47%	11.16%
الصناعات المعدنية الأساسية	32.70%	34.00%	15.20%	14.01%	11.63%	8.14%	16.64%
الصناعات الهندسية	4.50%	50.00%	6.74%	7.28%	8.35%	7.95%	9.70%

المصدر: حسبت اعتمادا على بيانات جدول رقم (7-18) بالكتاب الإحصائي السنوي باب التجارة ، قاعدة البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23508.

يتضح لنا من الجدول رقم (4) النتائج التالية:

- جاءت في المرتبة الأولى في هيكل الصادرات الصناعية الصناعات الكيميائية والدوائية حيث تمثل 19.72 % في متوسط الفترة من (2004-2017) وقد شهدت استقرارا في نسبة مساهماتها بداية من العام 2004 حيث كانت تمثل 19.8 % من هيكل الصادرات ثم ارتفعت لتحقق أعلى مستوياتها في العام 2008 حيث كانت تمثل 26 % من إجمالي صادرات مصر من الصناعات التحويلية ثم بدأت في الانخفاض لتستقر عند 18.31 % في العام 2017.
- وفيما يتعلق بقطاع الجلود بشقية الجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية فإنها تمثل نسب ضئيلة للغاية في هيكل الصادرات حيث لم تتجاوز في متوسط الفترة 1 % وهذا ما يعكس ضعف هذا القطاع كانعكاس لما يعنيه من اختلالات هيكلية تعوق انطلاقه.

ومن خلال تتبع هيكل الصادرات الصناعات التحويلية يتضح أن أهم الصادرات الصناعية في مصر خلال الفترة من (2004-2017) هي الصناعات الكيميائية، والصناعات المعدنية الأساسية، ثم قطاع المنسوجات يليهم قطاع الصناعات المعدنية غير التعدينية ويلاحظ تضاؤل نصيب الصناعات الهندسية وباقي الصناعات.

ب. الواردات الصناعية مقسمة على الصناعات المختلفة:

ونستعرض من خلال هذا المؤشر الواردات الصناعية مقسمة على الصناعات المختلفة وذلك للتعرف على هيكل الواردات الصناعية وهو ما يساعدنا على فهم الوزن النسبي لكل صناعة في هيكل الواردات وهو ما يساعد على تحديد الفجوة ما بين صادرات كل صناعة والواردات منها وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5)

هيكل الواردات الصناعية منسوب إلى إجمالي الواردات الصناعية سنوات مختاره خلال (2004-2017)(%)

الواردات	2004	2005	2009	2010	2016	2017	متوسط الفترة (2004-2017)
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	8.80%	6.60%	3.85%	5.03%	6.42%	8.16%	6.84%
الصناعات الكيميائية	23.60%	23.30%	18.93%	20.38%	20.65%	33.08%	24.45%
الصناعات الكيماوية	15.10%	14.70%	11.57%	12.18%	12.70%	20.54%	14.73%
راتنجات ولدائن صناعية	8.50%	8.60%	7.36%	8.20%	7.95%	12.54%	9.72%
جلود ومنتجات جلدية	0.10%	0.10%	0.12%	0.21%	0.14%	0.17%	0.15%
خشب ومنتجات خشبية	6.40%	6.10%	3.30%	3.34%	31.83%	4.16%	6.62%
ورق ومنتجاته	3.80%	3.80%	3.44%	4.04%	2.91%	4.59%	3.85%
نسيج ومصنوعاته	4.30%	3.70%	7.47%	8.05%	6.63%	10.97%	7.38%
احذيه وأغطية	0.30%	0.30%	0.25%	0.41%	0.28%	0.35%	0.32%
صناعات تعدينية غير معدنية	1.90%	1.70%	1.55%	1.24%	0.91%	1.85%	2.01%

الصناعات المعدنية الأساسية	14.80%	17.50%	22.41%	19.71%	15.59%	23.67%	20.61%
الصناعات الهندسية	34.00%	35.80%	38.67%	37.60%	14.64%	13.00%	27.38%
إجمالي الصناعات التحويلية	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: حسبت اعتمادا على بيانات جدول رقم (8-18) بالكتاب الإحصائي السنوي باب التجارة، قاعدة البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23508.

ومن واقع الجدول رقم (5) يتضح لنا الآتي:

- **يتصدر هيكل الواردات الصناعية الصناعات الهندسية حيث تمثل 27.38 % من إجمالي الواردات الصناعية لمتوسط الفترة (2004- 2017) وتعبر هذه النسبة المرتفعة لنصيب الصناعات الهندسية من الواردات عن خلل هيكلي في الصناعة المصرية حيث ضعف القدرة التنافسية للصناعات الهندسية المصرية بالإضافة إلى ضعف المكون التكنولوجي في الصناعة وهو ما يجعل التصنيع المحلى غير قادر على المنافسة مع المنتج الأجنبي , وتمثل الواردات من الآلات والأجهزة الكهربائية (22.51 %) من إجمالي الواردات بينما تمثل معدات النقل 7,078 % من إجمالي الواردات الصناعية.**
- **تأتى الصناعات الكيمائية في المرتبة الثانية بعد الصناعات الهندسية حيث تمثل 24.4 % عن متوسط الفترة (2004-2017) وقد شهدت واردات تلك الصناعة انخفاضا حيث انخفض نصيبها من الواردات الصناعية من 23.6 % عام 2004 لتصل إلى أدنى مستوياتها في العام 2009 حيث بلغت 13,49 % ثم ارتفعت لتصل إلى 16,5 % عام 2011 ثم ارتفعت لتصل إلى 33% عام 2017.**
- **ويأتي في المرتبة الثالثة في هيكل الواردات الصناعية الصناعات المعدنية الأساسية حيث تمثل 16,13 % من إجمالي الواردات الصناعية وقد شهدت تحركات طفيفة سواء باتجاه الارتفاع أو الانخفاض وقد حققت أدنى نسبة لها في العام 2004 حيث كانت تمثل 14,5 % ثم شهدت ارتفاعا وصل الى أقصاه في العام 2008 حيث كانت تمثل 18,65 % من**

إجمالي الواردات ثم انخفضت لتصل إلى 15,26 % عام 2011 ثم ارتفعت نبتها في هيكل الواردات لتصل إلى 23.6% عام 2017.

- يأتي في المرتبة الرابعة في هيكل الواردات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ حيث تمثل في متوسط الفترة من (2004–2017) 6.8 % من إجمالي الواردات الصناعية، ووقد شهدت هذه النسبة تقلبات خلال تلك الفترة حيث انخفض نصيب الصناعات الغذائية من 8,8 % عام 2004 ليصل إلى أدنى مستوياته في العام 2009 حيث مثلت 2.74 % من إجمالي الواردات ثم أخذت في الارتفاع لتصل إلى 5 % في العام 2010 ثم ارتفعت لتصل إلى 8.16 % عام 2017 وبذلك فقد شهدت تلك الصناعة تقلبات في السنوات الماضية من حيث هيكل الواردات الصناعية.
- ويلي الصناعات الغذائية من حيث الأهمية النسبية في هيكل الواردات الصناعات التالية وبالترتيب: نسيج ومصنوعاته، خشب ومنتجات خشبية، ورق ومنتجاته، جلود ومنتجات جلدية وقد حققت تلك الصناعات وبنفس الترتيب السابق النسب التالية هيكل الواردات 6.601 %، 7.3 %، 3.85 %، 0.105 % وكما يتضح لنا ضعف تأثير تلك الصناعات على هيكل الواردات الصناعية.

ويتضح مما سبق أن أكثر الواردات الصناعية تأتي من الصناعات الهندسية والتي تحتاج إلى دراسة وافية لتطويرها بالشكل الذي يستطيع معه الإنتاج المحلى منافسة الإنتاج المستورد منه بالتالي تلبية الطلب المحلى المتزايد على تلك السلع وخاصة الآلات والأجهزة الكهربائية.

رابعاً: تحليل واقع صناعة الجلود في مصر في ضوء التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء المقدم للمصنعين:

تم تصميم استقصاء يهدف إلى تحديد واقع قطاع الجلود في ضوء مجموعة من الأسئلة الموجهة لأصحاب المصانع وأصحاب الورش والمدابغ تتناول الجوانب المختلفة لمحددات التنافسية، والتي يمكن في ضوء تلك الإجابات معرفة واقع القطاع، ووضع التنافسية فيه وهو ما يساعدنا في وضع تصور لكيفية علاج تلك المشكلات والنهوض بالقدرة التنافسية للقطاع، وقد تم تقسيم الأسئلة المتعلقة بالاستقصاء إلى 6 فروع، والتي تتناول الجوانب المختلفة للتنافسية وتساعد على تحديد مدى وجود علاقة بين تلك الفروع والتنافسية ودرجة تأثير كل فرع على التنافسية وهذه الفروع هي:

1. الأول: الكفاءة الإدارية.
2. الثاني: سهولة الحصول على المواد الخام.

3. الثالث: دور البنوك في تمويل المشروع.
4. الرابع: دور الحكومة في دعم المصنعين.
5. الخامس: تقييم كفاءة القوى العاملة.
6. السادس: تقييم البعد التكنولوجي.

وتم صياغة الأسئلة المتعلقة بكل جزء بالشكل الذي يساعد على توصيف القطاع وأيضاً في نهاية الأمر تحديد القدرة التنافسية للقطاع، حيث تم طرح سؤال نحاول من خلاله معرفة مدى إطلاع المصنعين بمعنى التنافسية وهل يقومون بتطبيق مفهومها في إدارة منشأتهم من خلال الاستفسار الآتي:

1. ما هو مدى تطبيق منشاتك لمعايير التنافسية والجودة؟

كما تم تحديد حجم العينة باستخدام الطرق الإحصائية حيث تم تحديد حجم العينة 80 منشأة لكل من المدابغ و مصانع وورش تصنيع الجلود، و تقسيمها إلى 19 مدبغة للجلود، و 61 مصنعاً لصناعة الجلود مقسمة على الشعب المختلفة كل حسب نسبته وفقاً لتقسيم غرفة صناعة الجلود كما تم اختيار العينة بالأساليب الإحصائية وبشكل عشوائي حتى نستطيع الحصول على نتائج تعبر عن مجتمع البحث وتعرض وصف يعبر عن الصناعة للصناعة ويحقق لنا تحليلاً للقدرة التنافسية، وكما سبق وأشرنا فقد تم تقسيم الأسئلة بالشكل الذي يحقق تغطية الجوانب المختلفة للتنافسية , وقد جاءت النتائج للتحليل الإحصائي كما يلي:

جدول رقم (5)

العينة المستخدمة في الدراسة الإحصائية

العينة مقسمة على مجموعات الصناعة	التكرار	النسبة
مدابغ الجلود	19	26,3
مصانع الجلود	61	73,8
الإجمالي	80	100
حجم المجتمع	853 منشأة	100

ويتضح من خلال هذا الجدول العينة مقسمة على جوانب الصناعة المجموعة الأولى وهي دباغة الجلود كانت تمثل 19 منشأة وبنسبة 26,3 % , أما المجموعة الثانية فتمثل 73.8 % من إجمالي العينة، وهي تمثل مصانع وورش الجلود ومقسمة على الشعب المختلفة كل حسب نسبته

وفق قاعدة بيانات غرفة الجلود، وتم اختيار العينة من بين المنشآت المسجلة في غرفتي صناعة الجلود وغرفة دباغة الجلود، وروعي أن يتم ذلك بشكل عشوائي حتى تكون معبرة عن المجتمع.

0الشكل العام للمنشأة:

ونستعرض من خلالها بعض البيانات الوصفية التي تتعلق بشكل المنشأة القانوني وأيضاً المستوى التعليمي لصاحب المنشأة، بالإضافة إلى استعراض الكيفية التي تدار بها المنشأة ويمكن اعتبارها عاملاً مكملاً للمحور الأول والمتعلق بالكفاءة الإدارية.

الاستفسار الأول: من هو مدير المنشأة؟

جدول رقم (6)

بيانات القائم على إدارة المنشأة أو المصنع

	التكرار	النسبة	مجموع النسب
مالك المشروع	55	67.5	67.5
أحد المساهمين	20	25.0	92.5
إدارة مستقلة	5	7.5	100.0
الإجمالي	80	100.0	

وتأتى نتائج التكرارات للسؤال الأول لتأكد معنى مفاده هو سيطرة الفردية في المشروعات حيث أن 67,5 % من الذين يقومون بإدارة المنشآت هو مالك المشروع نفسه دونما وجود إدارات متخصصة في عمليات الإدارة فالهيكل الإداري للمشروع أو المصنع يتكون من مالك المشروع.

جدول رقم (7)

ما هو المستوى التعليمي لمدير المنشأة؟

	التكرار	النسبة	مجموع النسب
غير متعلم	23	27.5	27.5
متوسط	16	21.3	48.8
فوق متوسط وعال	36	46.3	95.0
فوق جامعي	5	5.0	100.0
الإجمالي	80	100.0	

وفيما يتعلق بالاستفسار الثاني: فقد جاءت نتائجه بأن 27,5 % لمديري تلك المنشآت غير متعلمين، بينما يمثل 21,3 % من مديري المنشآت حاصلين على مؤهلات متوسطة، كانت النسبة الأكبر من مديري تلك المصانع من أصحاب المؤهلات العليا حيث تمثل 46,3 % من إجمالي مديري المصانع، أما المؤهلات فوق الجامعية فلا تتجاوز نسبتها 5 % من إجمالي مديري تلك المنشآت.

ويتضح لنا من مجمل السمات العامة للمدابغ والمصانع أن هذا القطاع يسيطر عليه نمط المشروعات الفردية، بالإضافة إلى أنه قرابة 50 % من مديري تلك المنشآت من غير المتعلمين وحملة المؤهلات المتوسطة والذين ينقصهم الكثير من الخبرات الإدارية وهو يعد من عوامل الضعف الإداري ويؤثر سلبا على القدرة التنافسية.

1. الأول: الكفاءة الإدارية:

ويمكن دراسة الكفاءة الإدارية في إدارة المشروعات في ضوء السمات العامة والأسئلة المكملة لها والتي تتمثل في الأسئلة الأتية وقد تم الاعتماد على مقياس خماسي وذلك بهدف الوصول إلى درجة دقة عالية لإجابات المبحوثين إلى إن ذلك يساعد على قياس أفضل لمعامل الارتباط وهو ما يساعد في تقدير أفضل لمعادلة الانحدار، وقد جاءت نتائج الأسئلة المتعلقة بالفرع الأول على النحو التالي

جدول رقم (8)

الفرع الأول: الكفاءة الإدارية

أسئلة الفرع الأول	موافق جداً		موافق		غير موافق		غير موافق إطلاقا		معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	%
الى أي مدى تعرف رؤية منشاتك؟	45	56.3	13	16.3	4	5	12	15	37.8
هل تعمل المنشأة كما هو مخطط لها؟	35	43.8	5	6.3	6	7.5	27	33.8	56.5
هل تواجه منشأتك مشكلات في الحصول على العمالة المناسبة؟	39	48.8	12	15.0	7	8.8	17	21.3	45.5
إجمالي الكفاءة الإدارية									31.9

ومن خلال التكرارات والنسب المتعلقة بالفرع الأول يتضح لنا أنه فيما يتعلق بالاستفسار الأول والمتعلق بمدى وضوح رؤية المنشأة يتضح لنا أن الشريحة الكبرى من المجتمع ترى أن رؤية المنشأة واضحة لصاحبها.

وفيما يتعلق بالاستفسار الثاني يتضح التالي: يرى قرابة 51 % من القطاع أن المنشأة لم تعمل كما كان مخطط لها، بينما يرى 50 % من المجتمع أن المنشاة قد صارت كما كان مخطط لها وهذا الاستفسار يوضح درجة كبيرة من التشتت، وهذا يعبر عن عدم وجود أجابه سائدة سواء باتجاه الرفض أو القبول.

فيما يتعلق بالاستفسار الثالث فقد جاءت النسبة الأكبر في اتجاه وجود مشكلة في وجود العمالة المناسبة حيث تمثل تلك النسبة 63,8 % ما بين موافق جداً، وموافق على وجود مشكلة في الحصول على العمالة المناسبة، بينما لا يرى وجود مشكلة في الحصول على العمالة تأتى بنسبة أقل حيث يرى 38 % أنه لا توجد مشكلة في الحصول على العمالة المناسبة.

2. الفرع الثاني: المواد الخام:

ونستعرض من خلال هذا الفرع العوامل المؤثرة على توفير المواد الخام بالسعر والجودة المناسبة، وبالتالي فإن هذا الفرع يتناول أحد أهم عوامل الإنتاج والتنافسية، وبالتالي معرفة المؤثرات المتعلقة بها ومدى تأثير ذلك على التنافسية:

جدول رقم (9)

الفرع الثاني: المواد الخام

أسئلة الفرع الثاني	موافق جداً		موافق		غير موافق		غير موافق إطلاقا		معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	%
هل هناك مشكلات في الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج؟	47	58.8	5	6.3	6	7.5	16	20	44
هل تؤثر مصاريف النقل بشكل ملحوظ على ارتفاع تكاليف الإنتاج؟	46	57.7	6	7.5	8	10	14	17.5	42.77
هل تعاني من تذبذبات كبيرة في أسعار المواد الخام؟	46	57.7	12	15	3	3.8	12	15	37.33
معامل الاختلاف	28.31								

بالنسبة للسؤال الأول ويهدف إلى قياس مدى إمكانية الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج , ويتبين لنا أن أكثر من 65 % من القطاع يعانى من مشكلات في إمكانية الحصول على المواد الخام والمستلزمات السلعية , بينما نجد أن نسبة 28 % من العينة ترى أنه هناك سهولة في الحصول على المواد الخام والمستلزمات السلعية.

أما الاستفسار الثاني فيتناول مدى تأثير مصاريف النقل على تكلفة الإنتاج , وقد أثبتت التكرارات أن 63 % من القطاع يرى أن تكلفة النقل تؤثر بشكل ملحوظ على تكاليف الإنتاج بينما نجد 27,5 % من القطاع لا يجد لمصاريف النقل تأثيراً على تكلفة الإنتاج , وهو ما يعنى أنه يجب أن نضع تكلفة النقل الخاصة بالمواد , ونقل المنتج النهائي في الاعتبار في حالة محاولة نقل الصناعة إلى أي تجمعات صناعية أخرى كأن يتم تصميم تلك التجمعات الصناعية وجود منافذ لبيع تلك المواد الخام وكان معامل الاختلاف في هذا الاستفسار يساوى 42 % وهو يعبر عن تشتت متوسط عن الوسط الحسابي وهو ما يعنى وجود تباين في وجهة نظر المبحوثين فيما يتعلق بهذا البند.

وبخصوص الاستفسار الثالث في هذا الفرع وهو متعلق بتذبذبات الأسعار وبمعنى أخر عن الزيادات التي تحدث في أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج فنجد أنه فيما يتعلق بهذا البند اتجاها كبيراً يقارب 73 % من القطاع يرى وجود تقلبات كثيرة في الأسعار وارتفاعات مستمرة ويعزى هذا الارتفاع في المواد الخام بالنسبة لمدابغ الجلود لوجود ممارسات احتكارية من قبل مجموعه قليلة من مستوردي كيماويات الدباغة بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار, أما فيما يتعلق بصناعة الجلود فنجد أن تصدير الجلود المدبوغة يعد أحد أهم أسباب ارتفاع الجلد الخام .

3. الفرع الثالث: دور البنوك في تمويل المشروع:

ونستعرض في هذا الفرع تأثير الجهاز المصرفي في دعم وتمويل صناعة الجلود في مصر وذلك مدى توفير سياسات تتوافق مع طبيعة القطاع وذلك من خلال الأسئلة التالية:

جدول رقم (10)

الفرع الثالث: دور الجهاز المصرفي في توفير التمويل

أسئلة الفرع الثالث	موافق جداً		موافق		غير موافق		غير موافق إطلاقا		معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	%
هل تحصل على الائتمان بالتكلفة المناسبة؟	18	22.5	2	2.5	1	1.25	59	73.7	58.75%
هل تواجه منشأتك مشاكل تمويلية؟	21	26.2	28	35	25	31.2	2	2.5	61.12%
هل سياسة الائتمان المتبعة من قبل البنوك تكفي احتياجاتك التمويلية؟	13	16.25	8	10	20	25	30	37.5	42.43%
معامل الاختلاف للمحور الثالث	36.99								

الاستفسار الأول وهو يناقش مدى قدرة القطاع المصرفي على توفير القروض وأنظمة تمويل بسعر فائدة مناسبة، نجد أن الأغلبية العظمى جاءت في اتجاه عدم قدرة البنوك على توفير التمويل بتكلفة مناسبة حيث وصلت نسبته إلى 75 % من القطاع، وهذا يعد أحد الأسباب لعزوف الكثيرين عن التعامل مع البنوك.

الاستفسار الثاني وهو متعلق بمدى مواجهة المصانع والمدابغ إلى مشكلات في تمويل استثماراتهم حيث نجد أن نسبة 61 % من القطاع يواجهون مشكلات تمويلية في حين نجد أن 33 % من القطاع لا يواجهون مشكلات تمويلية.

أما الاستفسار الثالث وهو متعلق بمدى توفير البنوك لأنظمة تمويل تناسب قطاع الصناعات الجلدية وهنا نجد أن النسبة الأكبر من القطاع ترى عدم مناسبة الأنظمة التمويلية للبنوك لطبيعة عمله حيث كانت نسبتهم 63 % في حين نجد أن 26 % من القطاع يرى أن السياسة التمويلية للبنوك مناسبة.

4. الفرع الرابع: دور الحكومة في دعم المصنعين:

ونستعرض من خلال هذا الفرع تقييماً لدور الحكومة في دعم مصنعي الجلود والصناعة، وذلك من خلال عرض لوجهة نظر المبحوثين وذلك كما يلي:

جدول رقم (11)

دور الحكومة في دعم المصنعين

أسئلة الفرع الثالث	موافق جداً		موافق		غير موافق		غير موافق إطلاقا		معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	%
هل تقدم الحكومة دعماً لمنشاتك؟	5	7.5	–	–	–	–	75	92.5	87.72%
هل تواجه معوقات في الإجراءات الإدارية والقانونية؟	13	16.3	–	–	6	7.5	61	76.3	85.53%
هل توفر الحكومة لك دعماً فنياً وإدارياً؟	12	15	–	–	–	–	68	85	89.83%
هل تشعر بالرضا تجاه ما تقدمه لك الحكومة من بنية تحتية؟	39	48.8	–	–	–	–	41	51.2	67.22%
هل توفر الحكومة لك مراكز أو برامج تدريب مهني؟	–	–	14	17.5	–	–	65	81.25	35.89%
هل توفر للعاملين تأمينات اجتماعية؟	16	20	–	–	–	–	64	80	86.26%
هل تلتزم بسداد المستحقات الضريبية على منشأتك؟	60	75	10	12.5	6	7.5	4	5	50.44%
معامل الاختلاف الخاص بدور الحكومة	32.28								

ويتضح من نتائج تكرارات الفرع الرابع النتائج التالية

بالاستفسار الأول وهو عن مدى تقديم الحكومة دعماً للمصنعين تبين أن الأغلبية الكبرى ترى أن الحكومة لا تقوم بتقديم أي دعم, وذلك بنسبة تصل إلى 92.5 % من العاملين في القطاع , في حين نجد 7.5 % من العاملين في القطاع يرى تقديم الحكومة دعماً للمصـنعين , وهذه النسـبة قد تعبر عن المصنعين القريبين من متخذي القرارات الحكومية مثل رئيس الغرفة الصناعية , أما

الأغلب الأعم لا يشعر ولا يجد أي دعم يذكر تقدمه الحكومة له , ومعامل الاختلاف المتعلق بهذا البند يوضح تشتتاً كبيراً وذلك نتيجة وجود اختلاف كبير بين أغلبية المجتمع والفئة القليلة التي تستفيد من دعم الحكومة حيث وصل معامل الاختلاف إلى 87,7 %

أما الاستفسار الثاني: فيرى أغلبية القطاع عدم وجود معوقات في الإجراءات الإدارية والقانونية , حيث أن معظم العاملين في القطاع يقمون بالاستعانة بمحامين يكونوا على دراية كاملة بتلك الإجراءات ولذا جاءت النسبة الأكبر في صالح عدم وجود معوقات إدارية وقانونية حيث وصلت تلك النسبة إلى 76,3 % في حين نجد أن 16,3 % من المبحوثين يرى وجود معوقات إدارية وقانونية تعوق فرص استثماراتهم ويشير هذا الجزء من المجتمع إلى من ليس لديه خبرات في إدارة تلك الأمور القانونية ولا يستعين بمن هو على علم بها وجاء معامل الاختلاف كبيراً ليعبر عن هذا التشتت في الآراء حيث وصل إلى 85,53 %.

الاستفسار الثالث: ونناقش من خلال هذا الاستفسار مدى توفير الحكومة لبرامج للدعم الفني كأن يتم توفير أساليب وفنون إنتاجية في صورة برامج للمصنعين تساعد على الارتقاء بالصناعة أو حتى توفير الحكومة لبرامج وأساليب إدارية لإدارة المنشأة تساعد على النهوض بالصناعة، ونجد من هنا النتائج الإحصائية تشير إلى غياب شبه كامل لتلك البرامج كصورة من صور الدعم الحكومي حيث يرى 85 % من القطاع أنها غير موجودة، في حين يرى 15 % وجود برامج من هذا النوع.

الاستفسار الرابع: يناقش هذا الفرع مدى توفير الحكومة للبنية التحتية الأزمة للمصانع وقد جاءت النتائج متباينة حيث يرى 51.2 % أنها غير متوافرة بشكل مرض , في حين يرى 48,8 % أنها متوافرة بشكل مرض ونود الإشارة هنا إلى أن فيما يتعلق بدباغة الجلود فإن الوضع الخاص بالمرافق مأساوي ويسبب كثيراً من الأضرار سواء للعاملين في هذه البيئة أو الأضرار التي تحدث للبيئة نتيجة عدم وجود مرافق الصرف لتلك المنطقة , وخاصة منطقة مجرى العيون , في حين نجد أن مصانع الجلود يكون الوضع أفضل جزئياً باستثناء بعض المناطق الصناعية التي لم يصل إليها المرافق والذي نتج عنه تأخر في بداية النشاط.

الاستفسار الخامس: وهو يتناول ما تقوم الحكومة بتوفيره من برامج ومراكز تدريب تساعد على الرفع من كفاءة العاملين وتساعد على رفع الإنتاجية , والتدريب على احدث الفنون الإنتاجية , ونجد هنا أن نتائج تشير إلى أن 81 % من المصنعين في هذا القطاع يرون عدم وجود أي دور للدولة في توفير برامج أو مراكز تدريب , والجدير بالذكر هنا أنه لا يوجد سوى مركز تدريب واحد

في قطاع الصـــناعات الجلدية وهو مركز محدود الإمكانية ولا يقدم برامج تدريب مناســـبة تلبى الاحتياجات من التطور الكبير الحادث في الفنون الإنتاجية في هذه الصناعة.

الاستفسار السادس: وهو عن مدى التزام أصحاب المنشآت بالتأمين على العاملين لديهم ونجد هنا أن نسبة كبيرة منهم تقوم بالتأمين على العاملين لديهم حيث وصلت نسبتهم إلى 80 % , وهذا يتناقد مع إجابات العمال الذين يشـير أغلبهم إلى عدم حصـولهم على تأمين اجتماعي أو صحى , وقد ترجع هذه النسبة لوجود تخوفات لدى المبحوثين بشأن هذا الاستفسار.

الاستفسار السابع: وهو عن مدى التزام المصنعين بسداد المستحقات الضريبية إن وجدت ونجد أن أغلبية الإجابات جاءت بأنهم يقومون بسداد المستحقات الضريبية حيث كانت نسبتهم 85 % , في حين نجد أن 13 % من العاملين في القطاع لا يقومون بسداد المستحقات الضريبية المقررة عليهم.

5. الفرع الخامس: تقييم كفاءة القوى العاملة:

وقد تم تصميم استمارة خاصة للعمال، وذلك بهدف معرفة واقع العمالة في قطاع الجلود، ومعرفة قدرة العمالة على تدعيم التنافســـية في هذا القطاع، وقد تناولت تلك الاســـتمارة مجموعة من الجوانب هي كما يلي:

جدول رقم (12)

المستوى التعليمي للعمال

	التكرار	النسبة	مجموع النسب
غير متعلم	50	62.5	62.5
متوسط	23	28.8	91.3
فوق متوسط وعال	7	8.8	100
الإجمالي	80	100	

ويتضح من هذه النتائج سوء وضع العمالة من حيث المستوى التعليمي حيث أن 62,5 % من العاملين في هذا القطاع غير متعلمين , حيث من الضروري وجود عمالة حاصلة على دراسات فنية حيث يســـاعد هذا على الرفع من الإنتاجية بشـــكل كبير , في حين نجد أن 28,8 % من العاملين في القطاع هم من حملة (الدبلومات الفنية) في حين نجد 8,8 % من العاملين في هذا القطاع من حملة المؤهلات العالي وهم غالبا في وظائف إدارية , وهذا مؤشر مهم لضرورة إعادة

هيكلة العمالة التي تعمل في هذا القطاع من حيث المســـتوى التعليمي للعمالة , حيث إن قدرة العامل على استيعاب طرق وأساليب إنتاج متطورة يرتبط بقدراته التعليمية.

جدول رقم (13)

مستويات الدخل التي يحصل عليه العمال

	التكرار	النسبة	مجموع النسب
أقل من 2000	30	37.5	37.5
ما بين 2000 الى 3000 جنيه	49	61.3	98.8
أكثر من 3000	1	1.3	100.0
الإجمالي	80	100.0	

ويتضح من هذا الاستفسار أن الشريحة الكبرى من العاملين في هذا القطاع هم ممن يحصلون على الحد الأدنى للدخل وهو 2000 إلى 3000 حيث يمثلون حوالي 61.3 % من إجمالي العاملين في القطاع بينما نجد أن 37.5 % من العاملين في هذا الصناعة يحصلون على أقل من 2000 جنيه وهي تشير لمن يعيشون في وضع مالي متدهور وهي نسبة تعد مرتفعة، أما من يحصلون على أكثر من 3000 جنيه فنجد أنهم لا يمثلون سوى 1.3 % من العاملين في هذا القطاع.

جدول رقم (14)

ما الفترة التي قضيتها في عملك؟

	التكرار	النسبة	مجموع النسب
اقل من 6 شهور	4	5.0	5.0
من 6 شهور الى عام	8	10.0	15.0
أكثر من عام	68	85.0	100.0
الإجمالي	80	100.0	

يتضـــح لنا من إجابات المبحوثين أن الأغلبية العظمى ممن يعملون في هذا القطاع لديهم خبرة تزيد عن عام حيث تمثل نسبتهم 85 % في حين نجد أن 10 % ممن يعملون في قطاع الجلود تقل خبراتهم عن عام، بينما نجد 5 %

من العاملين في القطاع تقل خبراتهم عن 6 شـــهور، وتجدر الإشـــارة هنا الى أن تلك الفترة من الخبرة لا تعنى أنه قضـاها في مكان واحد حيث أن تلك العمالة تتنقل كثيراً من منشـأة لأخرى تبعاً لظروف العمل والموسم والأجر.

جدول رقم (15)

الفرع الخامس: كفاءة القوى العاملة

أسئلة الفرع الخامس	موافق جداً		موافق		غير موافق		غير موافق إطلاقا		معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	%
هل سبق لك حضور دورات تدريبية؟	5	6.3	2	2.5	43	53.8	23	28.8	50.27%
هل يقوم صاحب العمل بتسجيلكم في التأمينات الاجتماعية؟	13	16.3	2	2.5	26	32.5	32	40.0	63.95%
هل تحصل على تأمين صحي مناسب؟	16	20.0	2	2.5	31	38.8	23	28.8	58.85%
معامل الاختلاف	46.96								

بالنسبة للاستفسار الأول: وهو الاستفسار المتعلق بالحصول على دورات تدريبية نجد أن الشريحة الأكبر من العاملين في القطاع لم يتلقوا أي دورات تدريبية حيث وصلت نسبتهم إلى 82,3 % , في حين نجد أن 8,8 % من العاملين في القطاع فقط هم الذين حصلوا على دورات تدربيه.

أما فيما يتعلق بالاستفسار الثاني نجد أن أغلبية العاملين في هذا القطاع لا يحصلون على تأمينات اجتماعية للحصول على معاشات في سن التقاعد حيث وصلت نسبة الغير مؤمن عليه 72,5 % في حين نجد أن المؤمن عليهم لا تتجاوز نسبتهم 18,5 % من العاملين في القطاع.

أما الاستفسار الثالث فيتناول مدى توفير صاحب العمل للتأمين الصحي للعاملين، ومن واقع الاستقصاء يتضح لنا أن 67,6 % من العاملين في هذا القطاع لا يحصلون على أي رعاية

صحية في حين نجد أن 22,5 % من العاملين في هذا القطاع فقط هم الذين يحصلون على رعاية صحية.

6. الفرع السادس: تقييم البعد التكنولوجي:

ونتعرف من خلالها على مدى استخدام مصانع ومدابغ الجلود لأحدث الآلات الموجودة، ومعرفة واقع القطاع من الناحية التكنولوجية، ودور البعد التكنولوجي في دعم التنافسية:

جدول رقم (16)

تقييم البعد التكنولوجي للصناعة

أسئلة الفرع السابع	موافق جداً		موافق		غير موافق		غير موافق إطلاقا		معامل الاختلاف
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	%
هل تستخدم آلات حديثة؟	12	15	5	6.3	40	50	11	13.8	48.30%
هل تلتزم بالمعايير البيئية؟	30	37.5	3	3.8	23	28.8	13	16.3	49.55%
هل هناك آثارا سلبية في حالة نقلك لمكان أكثر ملائمة؟	32	40	4	5	17	21.3	17	21.3	51.16%
هل تقوم بتصدير منتجاتك؟	30	37.5	3	3.8	21	26.3	20	25	55.66%
هل أنت في حاجة لتوسعات في منشأتك؟	41	51.3	3	3.8	11	13.8	22	27.5	53.21%
معامل اختلاف الفرع السادس والسابع	26.99								

ويتضح لنا أنه فيما يتعلق بالاستفسار الأول والخاص باستخدام أحدث الآلات نجد أن غالبية القطاع لا يستخدم آلات حديثة في عمليات التصنيع، وذلك بنسبة 63,8 % , في حين يرى 21,3 % من قطاع الجلود أنه يستخدم آلات حديثة، وهذا يشير إلى تراجع الجانب الأول في البعد التكنولوجي وهو المتعلق بالآلات الحديثة المستخدمة في عمليات التصنيع.

أما الاستفسار الثاني: وهو متعلق بمدى الالتزام بالمعايير البيئية فهو يشير إلى أن 45 % من القطاع يرى أنه يقوم بتطبيق الاشتراطات البيئية المتعلقة بجودة المنتج، في حين يرى 41.5 %

من القطاع يرى عدم تطبيق الاشتراطات البيئية، ونود الإشارة هنا إلى أن الوعي البيئي شبه غائب تماماً في دباغة الجلود حيث أن المنطقة غير مؤهلة على الإطلاق لتلك الصناعة.

الاستفسار الثالث: وهو يقيس درجة قابلية الانتقال إلى أماكن أكثر ملائمة لطبيعة هذا النوع من الإنتاج الصناعي، وتشير النتائج هنا إلى أن تذبذب كبير حيث نجد 45 % من القطاع يجد في هذا أمراً إيجابياً ويتطلعون الى الانتقال الى مكان آخر، في حين نجد أن 42,6 % من القطاع ضد فكرة النقل منهم 21,3 % يرفضون الفكرة كلياً تخوفاً من ارتفاع التكلفة، وتشير النتائج أن المعدل الأكبر من الرفض قد أتت من قبل أصحاب مدابغ الجلود، وهذا الرفض جاء لعدم تقديم الدولة الدعم الكافي والملائم لتنفيذ عملية النقل.

الاستفسار الرابع: يقيس القدرة على التصدير للخارج وهو يساعد على تقيم أكثر فاعلية للقدرة التنافسية، وتشير النتائج هنا إلى أن النسبة الأكبر وهي 53 % في حين نجد أن 37,5 % من العاملين في القطاع لديهم قدرة على التصدير للخارج ونود الإشارة هنا إلى أن المعدل الأكبر من التصدير في هذا القطاع تأتى في صورة جلود خام، ونسبة متدنية من الصادرات تكون في صورة مصنوعات جلدية.

الاستفسار الخامس: وهو متعلق بمدى قدرة المنشأة على عمل توسعات مستقبلية تستوعب تغيرات في أساليب الإنتاج ومدى رغبة المصنعين في ذلك، وتشير النتائج هنا إلى وجود أغلبية توافق على عمل توسعات وترى أنها في احتياج لهذا التوسع في المنشأة، والتوسعات تشمل على التوسع من حيث المساحة وأساليب الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج أيضاً وتمثل نسبتها 55 % من العاملين في هذا القطاع، في حين نجد أن 41 % ليس لديهم رغبة في عمل أى توسعات إضافية في منشآتهم.

خامساً: تحليل محددات القدرة التنافسية لقطاع الجلود في مصر في ضوء نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان:

يمكننا في ضوء النتائج التي توصلنا لها من التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان الإحصائي والتي يمكن عرضها من خلال الجدول التالي عرضها بشكل موجز على النحو التالي: -

جدول رقم (17)

واقع قطاع الجلود في ضوء المحددات الستة للقدرة التنافسية

فروع تقيم الأداء	النتائج الإجمالية لكل فرع
السمات العامة للقطاع	ويتبين لنا من مجمل السمات العامة للمدابغ والمصانع أن هذا القطاع يسيطر عليه نمط العمل الفردي سواء في طرق الإدارة أو الشكل القانوني للمنشأة وهو يعد من عوامل التراجع الإداري لافتقاد الكثير من العاملين الخبرات الإدارية المناسبة لإدارة المشروعات وهو ما يؤثر بالسلب على كفاءة المشروعات ويؤثر سلباً على القدرة التنافسية، بالإضافة إلى أنه قرابة النصف من مديري تلك المنشآت من غير المتعلمين ومن حملة الدبلومات الفنية والذين ينقصهم الكثير من الخبرات الإدارية.
الكفاءة الإدارية	يتبين لنا إلى أنه على الرغم من أن معظم العاملين يعرفون الرؤية التي يديرون بها منشآتهم بوضوح، فرغم ذلك فقد رأى الغالبية من المبحثين أن المنشأة لم تسر كما تم التخطيط لها ويوضح هذا أن هناك العديد من المعوقات قد يكون بعضها متعلقاً بالكفاءة الإدارية لاسيما أن معظم المنشآت يرى صعوبة في الحصول على العمالة المناسبة , أضف الى ذلك افتقاد الكثير من مديري تلك المصانع إلى الخبرات الإدارية، وقد جاء معامل الاختلاف لهذا الفرع ليعبر عن تباين محدود في آراء العينة حيث يمثل 31,9 % وهذا التشتت يعبر عن تشتت متوسط عن الوسط الحسابي.
بالمواد الخام	يشير إلى وجود خلل جوهري في إمكانية الحصول على المواد الخام بالسعر والجودة المناسبة ويعود ذلك إلى تصدير الجلود الخام بدلا من التصنيع المحلى لها، بالإضافة إلى وجود شكل احتكاري فيما يتعلق بالمواد الكيمائية التي يتم استيرادها من الخارج , وبعض المستلزمات السلعية التي تستخدم في الصناعات الجلدية المتعددة، كما أن هناك تدنى في توفير بعض المستلزمات السلعية التي يتم استيرادها من الخارج فالصناعات المكملة إما أنها غير موجودة أو موجودة بسعر مرتفع وجودة متداني، ومعامل الاختلاف في هذا الفرع يعد اقل نسبيا حيث كان 28.3 %.
دور الجهاز المصرفي	تشير النتائج إلى غياب شبه كامل لدور البنوك في تمويل هذا القطاع الصناعي حيث إن معظم التعاملات مع البنوك لا تتم إلا في نطاق ضيق وهو توفير خطابات الضمان واللازمة لعمليات التصدير، أما فيما يتعلق بالفرص التمويلية مثل القروض وغيرها فلا نجد أي تفاعل لدور البنوك سواء كانت حكومية أو خاصة ويعود ذلك لصعوبة الاشتراطات والضمانات على المصنعين بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الائتمان , كما

	أن البنوك لا تهتم بتوفير برامج تمويل مبتكرة لهذا القطاع مثل توفير برامج تمويل لبعض المعدات والآت ومستلزمات الإنتاج وفقاً لأنظمة تقسيط على آجال مختلقة وفي ضوء أسعار فائدة تناسب هذا القطاع وتساعد على نموه.
دور الدولة في تدعيم قطاع الجلود	يشير إلى تراجع دور الدولة سواء في تقديم الدعم الفني , أو توفير برامج ونظم إدارية حديثة لأصحاب المنشآت , كما أن الحكومة لا توفر مراكز أو برامج تدريب تساعد على الرفع من كفاءة العمال وتحسن من مستويات الإنتاجية لديهم , بالإضافة إلى أن الكثير من المصانع التي تم إنشاؤها في ضوء مشروع المائة مصنع التابعة لغرفة صناعة الجلود تواجه معوقات , نتيجة عدم توفير البنية التحتية , وهي معوقات يعانى منها القطاع ببرمته , كما أن الجانب الأعظم من الخلل في أداء الحكومة هو عدم إتاحة الخرائط الاستثمارية اللازمة لتنمية القطاع والنهوض به، وهذا يعد جزءاً فاعلاً في منظومة التخطيط الصناعي حيث تساعد على النهوض بالصناعة.
البعد التكنولوجي	يشير إلى وجود تراجع للقدرات التقنية والتكنولوجية في قطاع الجلود بفرعيه صناعة الجلود ودباغة الجلود , حيث أن معظم الآلات المستخدمة في التصنيع ليست آلات حديثة بالإضافة الى استخدام أساليب إنتاج تقليدية كما أن تراجع الأداء التصديرى يعبر عن تراجع في القدرة التنافسية حيث إن غالبية الصادرات تتمثل في تصدير الجلود الخام, كما أن الوعى البيئي شبه غائب وخاصة في دباغة الجلود , كما أن أغلب المنشآت ترى حاجتها في عمل توسعات وتطوير في تلك المنشآت , أما فيما يتعلق بالانتقال إلى تجمعات تنافسية ترفع القدرة التنافسية فنجد أن هذا المقترح تم رفضه بشكل كبير من اغلب أصحاب مدابغ الجلود حيث يفتقد لحلول عملية فيما يتعلق بتوفير تسكين العمالة وأيضاً مدى توفير الدولة للمرافق بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن نقل معدات وآلات التصنيع التي سوف يتلف جانب كبير منها في حالة النقل بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالقدرة على الحصول على المواد الخام و مستلزمات الإنتاج في حال الانتقال إلى مكان آخر , أما فيما يتعلق بمصنعي الجلود فقد لقى قبول نسبى.

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث في ضوء نتائج قائمة الاستقصاء المقدم للمصنعين والعمال.

نتائج الدراسة:

1- فيما يتعلق بالفرض الأول القائل "وجود بعض الممارسات الغير تنافسية فيما يتعلق بتوفير المواد الخام والمستلزمات السلعية مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الجلدية في مصر"، فقد ثبتت صحة هذا الفرض حيث يشير إلى وجود خلل جوهري في إمكانية الحصول على المواد الخام بالسعر والجودة المناسبة ويعود ذلك إلى تصدير الجلود الخام بدلاً من التصنيع المحلى لها، بالإضافة إلى وجود شكل احتكاري فيما يتعلق بالمواد الكيمائية التي يتم استيرادها من الخارج، وبعض المستلزمات السلعية التي تستخدم في الصناعات الجلدية المتعددة، كما أن هناك تدنى في توفير بعض المستلزمات السلعية التي يتم استيرادها من الخارج فالصناعات المكملة إما أنها غير موجودة أو موجودة بسعر مرتفع وجودة متدنية، ومعامل الاختلاف في هذا الفرع يعد اقل نسبيا حيث كان 28,3 % حيث تشير نتائج التحليل الإحصائي للاستقصاء إلى ضعف الروابط الأمامية والخلفية لهذه الصناعة وضعف أداء الصنعات المكملة وهو ما أثر في مجملة على تنافسية قطاع الجلود.

2- أما فيما يتعلق بالفرض الثاني والقائل " تنامي دور الدعم الحكومي، والمصرفي متمثلا في البنوك، وذلك لدعم وتمويل الاستثمارات الخاصة بقطاع الجلود " تشير نتائج التحليل الإحصائي للدراسة إلى إثبات صحة هذا الفرض حيث عجلت القرارات المنظمة لإعادة توطين تلك الصناعة بالرغم من وجودها في مناخ صناعي ذو بنية تحتية متهالكة وغير ملائم، على طبيعة الصناعة بالإيجاب، فتقدمت الصناعة من الأنماط الصناعية التقليدية إلى الأنماط الحديثة. كما أن وجود مراكز التدريب وتوفير حوافز لدعم توفير الضمان الاجتماعي للعملين في هذا القطاع أدى إلى تزايد واضح في الأيدي العاملة في هذا القطاع، كما أن المؤسسات المصرفية نتيجة تزايد دورها في مواجهة المخاطر المرتبطة بهذا القطاع واستمراره في المناطق غير الأمنه لمباشرة الأنشطة الإنتاجية قد نتج عنه زيادة في القدرة الإنتاجية والتنافسية في هذا القطاع.

3- أما فيما يخص الفرض الثالث القائل " معاناة القطاع الخاص من عدم وجود إدارات متخصصة للتسويق في منشآت الجلود واستخدام تكنولوجيا تقليدية قديمة تؤثر سلباً على عمليات وتكاليف الإنتاج" على الرغم من وجود ميزة نسبية ظاهرة في قطاع الصناعات الجلدية في مصر إلا أن هذه الميزة لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل في تطوير الأداء التصديرى لهذا القطاع حيث ركزت معظم عمليات التصدير على تصدير الجلود خام دون الاستفادة من القيمة المضافة الناجمة عن عمليات التصنيع وقد أثر استخدم فنون إنتاجية

قديمة وخطوط إنتاج قديمة سلبًا على القدرة التنافسية للصناعة في الأسواق المفتوحة، كما أن افتقاد النسبة الأكبر من منشآت التصنيع إلى وجود إدارات متخصصة للتسويق وافتقاد عمليات الإنتاج إلى وجود علامات تجارية مميزة قد أثر سلباً على عمليات تسويق المنتجات الخاصة بتلك الصناعة.

التوصيات:

1- استخدام مفهوم العناقيد الصناعية في تحليل سلسلة القيمة الخاصة بقطاع الصناعات الجلدية وإدراجه ضمن خطة إعادة توطين الصناعة القائمة في مدينة الروبيكي حالياً بالشكل الذي يسمح بتوفير عدد من الصناعات المكملة والمغذية التي تساعد على دعم عمليات التصنيع وزيادة القدرة التنافسية للقطاع.

2- تأسيس مراكز للدعم الفني والتكنولوجي في التجمعات الصناعية الخاصة بتلك الصناعة بالشكل الذي يساعد على تطوير الفنون الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى عدم تقادم الفنون الإنتاجية الخاصة الصناعة.

3- تأسيس مراكز للتسويق والموضة في التجمعات الصناعية الخاصة بهذا القطاع تكون مهمته دعم صغار المصنعين في تسويق منتجاتهم وصياغة المزيج التسويق الذي يحقق أوسع انتشار ويحفز بشكل كبير عمليات الاستثمار في هذا القطاع.

4- قيام الدولة بتقديم حوافز للمصنعين في مجالات الضمان الاجتماعي للعاملين بهذا القطاع بالشكل الذي يساعد على إدراجهم إلى عماله منظمة وبالتالي الحفاظ على الأيدي العاملة المدربة والماهرة والتي تعد عصب تلك الصناعة، وبإدراج المتطلبات الاجتماعية لتلك الصناعة سوف تصبح مركزاً لجذب اليد العاملة.

5- تأسيس مراكز للتدريب المهني للعمالة تساعد على ثقل وتنمية المهارات الإنتاجية للعاملين وتساعد على خفض تكاليف الإنتاج، وتوفير الأيدي العاملة المدربة.

6- ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المعدات الرأسمالية اللازمة لتطوير أداء تلك الصناعة والتي من الممكن أن تحقق نقله نوعية في أداء هذا القطاع، وكذلك تأسيس مراكز للدعم الفني والتكنولوجي في كل تجمع صناعي تحافظ على أداء خطوط الإنتاج في تلك المصانع.

قائمة المراجع:

1- إسلام عبد السلام رجب علي (2014)،"دور المجتمعات الصناعية المتكاملة في النهوض بالصناعة المصرية (مع التطبيق على الصناعات الجلدية)"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعه عين شمس.

2- جابر محمد (1997)، "محددات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية"، دراسة تطبيقية، ماجيستير، كلية التجارة، جامعة حلوان.

3- شيماء مصطفي أحمد محمد، (2005)،" اقتصاديات المصنوعات الجلدية "الأحذية «في مصر دراسة تطبيقية مقارنة مع إيطاليا "، ماجيستير اقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

4- عدنان فضل أبو الهيجاء (2007)، "المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2.

5- محمد عبد الواحد إسماعيل، (2015)،"تحليل القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على صناعة الجلود"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كـليـة التجارة.

6- محمود حسن حسنى، (2008)،"الميزة التنافسية ومناهج قياسها"، ماجيستير اقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس.

7- غرفتي دباغة وصناعة الجلود، "قاعدة البيانات الخاصة بمصنعي الجلود"، اتحاد الصناعات، وزارة التجارة والصناعة.

8- الكتاب الإحصائي السنوي باب التجارة، قاعدة البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23508

9- Michael Porter, Michael E. Porter, (1990) "The Competitive Advantages of Nations", The Free Press.

10- Graham J. Crocombe, Michael, J. Enright and Michael E. Porter, (1991) "Upgrading New Zealand's Competitive Advantage", Oxford University Press.